

changement basis for the following step . But "Durkheim" was clearer in his thoughts specially for the society fields , because he observes that it's a way for the constitution of the person and building , regarding to his concepts about the "Common Conscience" as known especially when that influences the way people behave .

From there , the task of "Sociology" become a sort of study of social relations and its interpretation , but "weeber" has different thoughts on , he thinks that the person is the social life support , who he shapes the society through his conscion volition and that's why the task of sociology becomes the study of the person's action , definition of his factors and interpretation of his aims and needs.

But , the difference between "Marx" on one hand and "Durkheim" and "weeber" on the other hand ; that the first one concentrates his mind on the revolutionary radical side through his scientific works , opposite the two others who have as aim to improve the social link and keeping after the society values and criterions .

مقدمة

ليست النظرية من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي . وإن التقليل من أهميتها يجب مواجهته بالرفض التام حتى لا يُحرم الباحث من الأرضية الرئيسية لتأسيس علمه ، إذ إنه بدون نظرية تمثل رصيда لأي علم فلا وجود لأي أساس للعلم . إذ تكمن أهمية النظرية في أننا نقرأها ليس فقط لنفهمها ونطورها بل لأن النظرية تمثل نمطا لبناء المعرفة العلمية وضرورة لكل ملاحظاتها ، إنها الشرط الضروري لانطلاق التفسير والتحليل العلمي المطلوب . إذ يرى العلماء أن التقدم العلمي لا يمكن أن يتم إلا إذا أنجز على مستوى نظري ، بيد أن المعرفة العلمية ليست مجرد تراكم للمعارف ، ذلك أن صياغة النظريات العلمية وتصوراتها وتنظيماتها إنما تتحكم فيها مجموعة من الفرضيات والمفاهيم.

والحقيقة واجهت النظرية الاجتماعية تصادم العديد من التيارات النظرية المتنازعة فيما بينها ، وهذا في خضم النقاشات والدراسات التي كانت ضمن عملية التفكير الاجتماعي وبخاصة أثناء البحوث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة أبرز هذه التيارات : التيار المحافظ والتيار الثوري .

هذان التياران اللذان أسهما في الدراسات العلمية التي خاضت في النظرية الاجتماعية ترتب عنهما موقفان متعارضان ، الموقف الأول عبر عنه أنصار النظرية البنائية الوظيفية والآخر التيار الماركسي بشقيه الكلاسيكي والحديث ، إن التجادب الذي يحدثه هذان التياران ينتج عنه إشكالية بخصوص موضوع النظرية الاجتماعية بحد ذاتها تحتم طرح مجموعة من التساؤلات يمكن صوغها في التالي :

1 - إذا اكتفينا في دراستنا للظواهر والعلاقات الاجتماعية على منهج التيار المحافظ فأين نضع الحقائق التي يمكن أن نستخلصها من انتهاجنا لمنهجية التيار الثوري التي يمكن أن يوصلنا إلى بعض الاستنتاجات ؟

2 - ماذا عسانا أن نفعل إذا توصلنا بكلتا الطريقتين إلى نتائج جد مهمة في الكشف عن مجريات التفاعل الاجتماعي وقضاياها وظروفه المتحركة فيه ؟

3 - متى يمكن للباحث والدارس الاجتماعي الأخذ بإحدى الطريقتين أم أنه مضطر للأخذ بكليهما ؟

4 - كيف يتم إقناع الأطراف الأخرى بحجية الحقائق المتأتية عن طريق المنهج هذا دون الآخر، إذا ظهر أن هذا النهج مثلا أصدق من الآخر ؟

إن الحسم في الإجابة على هذه الأسئلة هو النظرة المتكاملة للجوانب التي ينظر بها عالم الاجتماع والتي يراها الأصوب في اختيار النتائج الأقرب إلى الحقيقة المعبرة عن كيفيات التفاعل بين العلاقات الاجتماعية ودوافع السلوك الإنساني، ومن ثم القدرة على صياغة النظرية الاجتماعية بمواصفات متكاملة المعطيات تمكن الدارس الاجتماعي من كشف جملة القوانين المتحركة في سير العلاقات الإنسانية ومفسرة لأسباب بروز الظواهر الاجتماعية .

ويمكن التوسع في الإجابة عن هذه الأسئلة ضمن عناصر هذا النص، وقبل ذلك يمكن أن نقدم شرحا للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا الموضوع .

1 - تحديد المفاهيم :

أ - النظرية Theory : هي مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة محل الدراسة وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها، ويعتبرها البعض بالنسبة للعلم بمثابة بوصلة للباحث إنها دليل لا غنى عنه في اختيار المسالك والطرق التي سيعبرها، بحيث تسمح له بتنظيم الملاحظات الكثيرة وتبرر الأدوات التي يستخدمها⁽¹⁾، فهي أساسا تعبير على نوع من التفسير لشرح كيفية حدوث ظاهرة معينة وتكون عادة عرضة للضوابط والخطأ، إلا أن التماسك المنطقي بين أجزائها يحقق الجهد الذي يبذل من أجل شرحها لأكثر عدد ممكن من النتائج التجريبية والميدانية الشيء الذي يدعم النظرية ويعطيها تأكيداً أكثر فأكثر، وتزداد النظرية صحة عندما تقدم تنبؤات بشأن ظواهر معينة ثم تثبت التجارب أو الدراسات الإمبريقية صدقيتها⁽²⁾.

ب - الاجتماعية Socialist : وهي صفة للنظرية وتعني ما له علاقة بالمجتمع أي أن هذه النظرية تتطرق لما له علاقة بالظواهر والتفاعلات التي لها الصبغة الاجتماعية وليست التي لها علاقة بالعلوم الطبيعية .

ج - النظرية الاجتماعية : يمكن اعتبار النظرية الاجتماعية مدخلا من مداخل دراسات علم الاجتماع، وهى تشير إلى استعمال مجرد في أغلب الأحيان لهاكل مركبة من علاقات نظرية لتوضيح وتحليل أنماط الحياة الاجتماعية في علاقاتها وتفاعلاتها والغور في دراسة جملة العوامل والأسباب المؤدية بتركيب هذه العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما يمكن اعتبارها حقلا معرفيا يريد من خلالها صاحب الدراسة الاجتماعية الوصول إلى كشف جملة الحقائق حول سير الظواهر والوقائع الاجتماعية، ويعتقد "فيكو" أن النظرية الاجتماعية ينبغي أن تبنى على أساس الموضوع الإنساني وأن تشيد على الخبرات البشرية والحالات العقلية لهم باعتبارها العنصر الفعال في فهم الظواهر وتفسير ترابط العلاقات الإنسانية⁽³⁾.

وعلى هذا المنوال تعد النظرية شئ ضرورى ومفيد للدارس الاجتماعى إلا أن الأمر ليس بالسهولة التى يعتقدونها البعض إذ أن عملية التنظير هذه تكتنفها أبرز مشكلتين وهما :

أ - من حيث الطرح المنهجي : حيث طرحت هذه القضية في معرض الجدل حول ما إذا كانت العلوم الاجتماعية هى على شبه بالعلوم الطبيعية، أى فيما إذا كان يجب على العلوم الاجتماعية أن تطبق نفس مناهج البحث المستخدمة من قبل العلوم الطبيعية أم لا، ولقد استبعد فريق من المهتمين بأن العلوم الاجتماعية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تشبه العلوم الطبيعية، على أساس أن الظواهر الاجتماعية ما هى إلا سلوك وأفعال يقوم بها الإنسان نفسه وهو الذى تتحكم به مجموعة من الغرائز والدوافع النفسية تصيب وتخطئ، بينما العلوم الطبيعية تعنى بدراسة الظواهر الطبيعية التى هى جماد ليس لها روح أو نفس تتأبى بل يمكن إخضاعها بكل سهولة إلى التجربة أى من السهل السيطرة عليها، ومن ثم الوصول إلى حقائق تكون في الأغلب قريبة إلى الصحة⁽⁴⁾.

ب - ومن حيث الطرح المعرفي : فإن علماء الاجتماع يقرون بأن الجانب المعرفي في النظرية الاجتماعية يكتفه نوع من اللبس والغموض فضلا عن تشرذمها وانقسامها، ويعود السبب إلى أن طبيعة العلوم الاجتماعية لا تمكنها من تطوير نظرية شاملة تلم شتات المطلب المعرفي لهذه العلوم، ومن ثم يصبح من المفيد التفكير في أطر النظرية الاجتماعية التى تتحكم فيها مجموعة من الأبعاد أبرزها البعد العاطفى الذى يمكن أن يهيمن على الباحث الاجتماعى كسيطرة الأهواء والتحيز إلى جهة ما دون الأخرى، ثم البعد المعيارى الذى ينبغى مراعاته عندما يحدد طبيعة المجتمع المدروس فليس كل المجتمعات على نمط واحد، بل هناك

خصائص متعددة تختلف من مجتمع إلى آخر ينبغى على عالم الاجتماع أخذها بعين الاعتبار عندما يخوض في دراساته العلمية⁽⁵⁾.

2 . التيار المحافظ : الحقيقة يرجع التراث الذى أستند إليه هذا التيار إلى الاتجاه الوضعى في علم الاجتماع أى إلى بدايات القرن الثامن عشر وبالتحديد في أعمال أوجيست كونت" (1789 . 1857)" August Comt، حيث هاجم بشدة التفكير الميتافيزيقي معتبرا أنه يخلو من كل تفكير بالواقع الاجتماعى، وأنها مجرد محاولات عقيمة لن تجدى نفعاً في الحياة الإنسانية شيئاً، فهو يعرف الوضعية على أنها ذلك المذهب الذى ينبغى أن يحصر نفسه في حدود التجربة بحيث لا تتجاوز عالم الأشياء العينية التى تدرکها الحواس⁽⁶⁾. لقد نشأ الفكر الوضعى عن فلسفة عصر التنوير وأخذت النزعة الوضعية طابعاً تطبيقياً عملياً وليس نظرياً مثلما كان سائداً في المرحلة التجريدية أى العلم النظرى المجرد، لقد طور هذا النوع من الفكر آليات تحليل جديدة تقوم على الترابط بين المعرفة والواقع الإنسانى وأن العلم أساساً ومصدراً لكل معرفة وتفسيراً لكل الظواهر الاجتماعية⁽⁷⁾.

إذ أن أبرز ميزة للفكر الوضعى أنه لا يعتد كثيراً بالغميبات والإلهام كمصدر للمعرفة، فهو أى التفكير الوضعى عبارة عن منهجية تحليلية تقوم على استبعاد أنماط الفكر والتحليل اللاهوتى والميتافيزيقي، مقترحة بديلاً عنهما وهو الإنسان الذى بات يتمتع بقيمة مركزية في الكون، تكون كمعادلة جديدة تحكم سير الحياة الاجتماعية برمتها تركز على دراسة الظاهرة الفردية والاجتماعية التى مركزها الإنسان⁽⁸⁾.

ولقد كانت الفلسفة الإمبريقية رافداً مهماً في التفكير الوضعى، حيث كان لتفكير كل من "بيكون" و"لوك" و"ديكارت" الأثر الكبير عليه، لقد أدخل هؤلاء المنهج التجريبي بقوة في الدراسات العلمية الإمبريقية، ومضاد هذا المنهج هو أنه لا يمكن تصور معرفته بالعالم الخارجى إلا من خلال معرفته بالحواس، وأن المعرفة الخاضعة للتجربة هي وحدها المعرفة العلمية التى هي في المحصلة نتاج اجتماعى ذو نفع ووظيفة دنيوية، فهو يبدأ بملاحظة الوقائع ويتلوها بالفرض ويتبعه بالتجربة ليصل في النهاية إلى معرفة القوانين التى تتحكم بالعلاقات القائمة بين الظواهر⁽⁹⁾.

إلا أن التيار المحافظ ظهر بقوة عند الاتجاه البنائى الوظيفي الذى أثاره بقوة كل من "دوركايم" و"ماكس فيبر" :

1.1 . أميل دوركايم : يعتبر هذا الرجل من أبرز علماء الاجتماع في التاريخ المعاصر، فقد أقام دعائم هذا العلم على أسس متينة، وكون مدرسة فكرية هامة في علم الاجتماع لا تزال قائمة حتى اليوم، ويرجع الكثير إلى دوركايم الفضل في

الوصول إلى استقلال علم الاجتماع عن بقية العلوم التي ألحق بها وفيه تخليصه من الشوائب التي نسبت إليه، حتى إن البعض أعتبره نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر الاجتماعي ونظرية علم الاجتماع. وتشير مؤلفاته العظيمة على قدرته العقلية والفكرية في الجمع بين المنطق والفلسفة والطرق العلمية التي اعتمدت على استقرار الحوادث.

1.1.1. الظواهر الاجتماعية : ما يميز هذا المفكر الاجتماعي عن بقية أقرانه هو اعتباره أن الظواهر الاجتماعية كأشياء، هذه الظواهر التي تعد كوقائع اجتماعية يحدثها الكل الاجتماعي المشكل من الأفراد يرى "دوركايم" أنه من الضروري أن نتعامل معها كأشياء، وهذا بغية المساعدة في إبعاد علم الاجتماع عن الفلسفة وخلق هوية واضحة ومنفصلة له، وبما أنها تعامل كأشياء فإن الوقائع تدرس ميدانيا وليس فلسفياً⁽¹⁰⁾.

ذلك لاعتقاده أن الأفكار يمكن معرفتها عن طريق الاستبطان فلسفياً، لكن الأشياء لا يمكن إدراكها عن طريق النشاط العقلي الخالص ونحتاج من أجل فهمها إلى معلومات من خارج العقل، لذا فهو يرى أن الظواهر الاجتماعية مستقلة عن الفاعل وقاهرة له⁽¹¹⁾. هذا التوجه الميداني في دراسة الحقائق الاجتماعية كأشياء هو الذي ميز علم الاجتماع الدوركايمي عن التفكير الفلسفي لكل من "كونت" و"سبنسر".

2.1.1. الضمير الجمعي⁽¹²⁾ : كما أسلفنا القول تعد فكرة الضمير الجمعي عند "دوركايم" أهم المفاهيم الاجتماعية التي تميز بها، حيث يعرفه بأنه "مجموع المعتقدات والمشاعر العامة لدى المواطنين العاديين في المجتمع تكون نسقاً محدداً له حياته الخاصة"، فهو يعد نموذجاً للحقائق الاجتماعية غير المادية إذ يعتبره كنسق ثقافي مستقل وحتمي.

ولقد طور "دوركايم" في هذا المفهوم وصاغه صياغة جديدة تحت مسمى "التمائل الجمعي" إذ اعتبر المفهوم الأول فضفاضاً ومبهم لحد ما، حيث إنه كان قليل الجدوى في تحليله للحقائق الاجتماعية، الشيء الذي قاده إلى التخلي عنه في أعماله اللاحقة لمصلحة مفهوم "التمائل الجمعي" باعتباره حالات محددة أو طبقات فرعية من الضمير الجمعي، يمكن تمثيلها في قيم ومعايير مجتمع معينة مثل مجتمع الأسرة، المحيط المهني، مؤسسات الدولة، مدارس أو معاهد تعليمية الخ... لقد أتاح مفهوم التماثل الجمعي لدوركايم فهم الحقائق الاجتماعية غير المادية بصورة أكثر تحديداً من مفهوم الضمير الجمعي الشامل.

3.1.1. تقسيم العمل في المجتمع : عملية تقسيم العمل يعتبرها دوركايم ضمن الحقائق الاجتماعية المادية التي لها صلة بالتغير في الأخلاق العامة، على أساس أن

الزيادة في تقسيم العمل الناتجة عن الزيادة في الكثافة الحيوية تسبب ضعف الضمير الجمعي، والضمير الجمعي ليس له أهمية كبرى في مجتمع التضامن العضوي مقارنة بمجتمع التضامن الآلي، فالناس في المجتمع الحديث ينصهرون عن طريق تقسيم العمل والحاجة الناتجة للوظائف التي يؤديها الآخرون أكثر من انصهارهم عن طريق ضمير جمعي قوى ومشارك⁽¹³⁾.

4.1.1. طبيعة المجتمع : لقد كان هذا الرجل ممن يؤمنون بتطور المجتمعات من البسيط إلى المعقد ومن البدائي إلى الحديث، وكان يركز على مفهوم استقرار وتماسك المجتمع، مع الزيادة في التعقيد والتخصص وتقسيم العمل، ومن ثم فالمجتمع عنده نوعان⁽¹⁴⁾ :

أ - مجتمع تقليدي بدائي : يتميز بالتضامن الآلي (Mechanical Solidarity) وباستقلالية أعضائه وتشابه سلوكياتها، تتميز بالتمسك بنمط صارم من القيم والمعتقدات التقليدية، وسيادة الضمير الجمعي والأعراف الاجتماعية المهنية وتقديس الروح الجماعية للقبيلة، يتميز هذا المجتمع أيضا بالاكتماء الذاتي، بمعنى اكتماء كل مجموعة بما تنتجه لنفسها دون احتياج طرف لطرف آخر .

ب - مجتمع حديث : يتميز بالتضامن العضوي (Organique Solidarity) كما هي الخلايا في الكائن الحي بحيث تختلف في أدوارها الموكولة لها، لتشكل بذلك أعضاء متخصصة تعتمد في بقائها واستمرارها على وظائف الأعضاء الأخرى، فذلك الأمر مع المجتمع الحديث المعقد حيث تظهر مؤسسات متخصصة لتتعامل مع بعضها في إطار توفير الحاجات الاجتماعية اللازمة لبقاء النوع وبقاء استقرار وأمن المجتمع ككل، إلا أنه وبعد زيادة تعقد الحياة الاجتماعية وزيادة الكثافة السكانية يصبح بالضرورة إيجاد حلول لمشكلة النظام الاجتماعي، في هذا الإطار يرى "دوركايم" ضرورة فرض تقسيم العمل والتخصص الوظيفي، ولقد عدَّ هذا اكتشاف جديد أبرَزَ حينها إحدى أهم أشكال الظواهر الاجتماعية تفسر لنا نمطا سلوكيا وأخلاقيا يساعد على تنظيم الحياة الاجتماعية .

والحقيقة لم يقتصر "دوركايم" في وضعه لمقولة المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث لأجل التفرقة بين شكلين من المجتمعات، أو صياغة هذين المفهومين كأداة للوصف والتحليل بقدر ما وضعهما للتعبير على أهم وأبرز خصائص الفعل الاجتماعي، الذي يختلف بحسب اختلاف التنظيم الاجتماعي الذي يسود فيه، فيقدر ما يتحول المجتمع ويتغير من نمط إلى نمط آخر من خلال عملية التحديث بقدر ما يؤدي ذلك إلى تهديد طابع التضامن فيه، إذ الحداثة تسبب في الإطاحة بكل الأشكال القديمة من التنظيم الاجتماعي، ومع تزايد تخصص أفراد المجتمع

ولجوئهم إلى تقسيم العمل وحلول التضامن العضوي محل التضامن الآلي بحيث يؤدي تقسيم العمل الذي هو عبارة عن وسيلة التمدن والعصرنة عند "دوركايم" إلى الزيادة في ظهور أشكال جديدة من المؤسسات الحديثة⁽¹⁵⁾.

2.1 - "ماكس فيبر" : يعتبره البعض أكثر المنظرين الاجتماعيين تأثيراً وشهرة، إذ كان "فيبر" كاتباً غزير الإنتاج ومفكراً معقداً حيث ساهم ذلك في شهرته، ولم يُعرف فقط بتوجهه النظري العام ولكن أيضاً بعدد من الأفكار المحددة والتي هي نفسها أنتجت كمية معتبرة من التحليل والنقد، فمثلاً يمكن إرجاع الفضل لجزء كبير من علم اجتماع التنظيم إلى مساهمات هذا الرجل بالدراسة والتحليل لكثير من المسائل الاجتماعية والاقتصادية مثل أفكاره عن البيروقراطية والبروتستانتية والرأسمالية التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية .

1.2.1 - الحراك الاجتماعي والنظم : انطلق "فيبر" في دراسته عن الحراك الاجتماعي ودور النظام فيه بدراسة نشوء النظام الرأسمالي، وكيف أن الأخلاق البروتستانتية كانت هي الدافع الأول إلى ظهور روح الرأسمالية الأولى في أوروبا، حيث عرض "فيبر" أطروحته هذه في مؤلفه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"⁽¹⁶⁾ الذي ضمنه شواهد كمية وكيفية على أن المناطق التي تتواجد بها نسبة أكبر من معتققي المذهب البروتستانتية هي من أكثر المناطق تقدماً وحادثة من المناطق الأخرى ذات التوجه الكاثوليكي أو أي مذهب آخر، وعليه يرى "فيبر" :
- أن للقيم الأخلاقية والدينية دور فاعل وأساسي في تطور المجتمعات في أوروبا، على عكس "ماركس" الذي يرى أن واقع المجتمع هو الذي يحدد وعيه، حيث يعتقد "فيبر" أن روح العقيدة البروتستانتية هي التي أدت إلى نمو الرأسمالية الصناعية الغربية وتطورها، بحكم أن هذه العقيدة تحث على تقديس العمل الذي يشكل أساس الرأسمالية⁽¹⁷⁾.

- إبرازه لنموذجه المثالي الذي يتمثل في تطور المجتمع من طبيعة المجتمع الغير الرشيد والغير المعقلن إلى مجتمع تسوده روح الترشيده والعقل، فالعقل والرشد هما سمات للمجتمع المعصرن والمقدم، فبقدر ما يتحول المجتمع من أنماط المجتمع التقليدي الذي يسود فيه الإنسان التقليدي وسلطة كاريزمية إلى مجتمع يسوده إنسان التكنولوجيا والتطوير وعقلنة السلطة وترشيدها وهيمنة الأنماط القانونية والتنظيمية لسلطة المجتمع، التي تتجسد في التنظيم البيروقراطي الذي ينادي به "فيبر" بقدر ما يتحقق التحديث الحقيقي ويصل المجتمع إلى مستويات التطور اللازم لحركيته⁽¹⁸⁾.

2.2.1 - الفعل الاجتماعي⁽¹⁹⁾ : أما بخصوص الفعل الاجتماعي فإنه يعد الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع عند "فيبر"، الذي يرى أنه عبارة عن صورة للسلوك

الإنساني الذي يكون معبراً عنه بواسطة الفعل أو الإحجام عن الفعل، من خلال ما يخصه الفرد من معنى ذاتي لسلوكه .

ووفقاً لمنظور "فيبر" هذا لا بد من فهم السلوك الاجتماعي أو الظواهر الاجتماعية على مستويين، المستوى الأول أن نفهمه على المستوى الفردي للمعنى الذي يضيفه الأفراد أنفسهم، أما المستوى الثاني فنفهمه على مستوى المعنى الذي تضيفه الجماعة ككل .

لقد أعطى "فيبر" لمفهوم الفعل الاجتماعي معنى واسعاً كل السعة بوصفه الموضوع الأساسي للبحث السوسيولوجي من وجهة نظره، فلقد ضمنه كافة أنواع السلوك ما دام الفاعل يخضع عليه معنى، وهناك خاصيتين في مفهوم فيبر حول الفعل الاجتماعي:

أ - الخاصية الأولى أنه يسلم صراحة بمدخل ذاتي لنظرية علم الاجتماع وذلك بتركيزه على أن المفاهيم النظرية في علم الاجتماع يتعين صوغها في ضوء نموذج محدد للدافعية التي تحرك الفاعل .

ب - أما الخاصية الثانية فتتعلق بمدلول مصطلح "فيبر" عن "المعنى" وهو مصطلح استخدمه ليشير به إلى السلوك في ضوء الفرض والمرمى الذي يسعى إلى تحقيقه الفاعل .

3.2.1 - مفهوم العلاقات الاجتماعية⁽²⁰⁾: وتعني عند "فيبر" تبادل الأفعال بين الأفراد على أساس فهم كل منهم للمعاني التي يضيفها كل فرد على سلوكه إذ أن هناك مجرى للفعل .

دراسة "فيبر" لمفهوم العلاقات الاجتماعية ساعده على التحول من دراسة الأفعال الفردية إلى أنماط السلوك، إذ يقصد بها سلوك جمع من العاملين تتحدد بمضمونات معنى هذا السلوك وبالقدر الذي يضع كل الآخر في حسابه ويوجه سلوكه في ضوء انعكاسات سلوك الآخر .

3 - التيار الثوري : أبرز من يمثل هذا التيار هو الفكر الماركسي الذي احتل مكانة بارزة في مجال الدراسات السوسيولوجية للمجتمعات، ويعتقد الكثير من المفكرين أن الماركسية البديل الذي بإمكانه مواجهة الاتجاه المحافظ في فهمه لتركيبية المجتمعات والعلاقات المكونة له ومن ثم صوغه للنظريات الاجتماعية، وتتميز فلسفته بأنها من النظريات الشمولية التي سعى من خلالها تطوير مفاهيم تستوعب الفاعل والبنية الاجتماعية على السواء .

1.3 - نظريته في الصراع الطبقي : من النقاط الجوهرية في فكر "ماركس" مفهومه الخاص عن الطبقة، فهو يرى أن الطبقة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تعبر عن قيم اقتصادية سائدة في المجتمع، ومن ثم يؤكد أن الأساس الواقعي للتركيب

الطبقى هو العامل الاقتصادي، فانقسام الناس بين من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملك هو السبب التاريخى في ظهور الطبقة تبعاً لنظام الاستغلال الذي تفرضه الطبقة المسيطرة على الطبقات الاجتماعية الأخرى من فئة العبيد أو الأقتان أو الرق أو العمال المستلبون⁽²¹⁾، ويمكن بلورة أفكار "ماركس" فيما يتعلق بنظرته ودراسته الخاصة لتطور المجتمع الإنساني ونظمه في ضوء نظريته للصراع المحتدم بين طبقات المجتمع منطلقاً من بعض الأفكار الأساسية متمثلة فيما يلي :

1.1.3 - أقر المفهوم الديالكتيكي في الواقع الاجتماعي: لقد اتخذ "ماركس" هذا المفهوم شعاراً في بحوثه التحليلية، إذ حسبته أن المرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم دون أن يقوم بنقده ويضع له قضية مناقضة له، حيث يعتقد أن قوانين الديالكتيك هي القوانين التي تفسر كل تطور وصيرورة تاريخية بالصراع بين الأضداد فكل شيء يحمل في صميمه جرثومة نقيضه ويخوض المعركة مع النقيض ثم يتطور طبقاً لظروف الصراع⁽²²⁾.

2.1.3 - المادية التاريخية: باعتبارها منهجاً أساسياً في فكر "ماركس" الذي أخذه أصلاً عن "هيجل" إلا أنه بخلاف هذا الأخير عوض أن يطبقه على عالم الفكر طبقه "ماركس" على عالم المادة، والمادية التاريخية هي في الحقيقة امتداد وتطور لمفهوم الجدلية المادية، وإن كانت المادية الجدلية تهتم بالوجود الموضوعي المستقل عن الوعي وتطور العالم وقوانينه العامة، فإن المادية التاريخية تهتم بالوجود الاجتماعي كواقع موضوعي مستقل هو الآخر عن الوعي الاجتماعي للإنسان وتطور المجتمع وقوانينه⁽²³⁾.

3.1.3 - العلاقة بين البناء الأساسي والبناء العلوي⁽²⁴⁾: وبناء على ما سبق وانطلاقاً من العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي في المادية التاريخية يرى "ماركس" أن المجتمع يتكون من بناءين أحدهما يطلق عليه البناء التحتي المتمثل في الموجودات المادية التي يمثلها الاقتصاد ويطلق على الثاني البناء الفوقي المكون من الأفكار والمعتقدات والثقافات وبين هذين البناءين تفاعل دينامي يعبر عليه بدقة مفهوم الجدلية المادية، إذ أن كل نسق من الإنتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الثبات حتى تكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت، لكنه متى عَزَزَ اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق التكنولوجيا والإفادة من الأسواق الحديثة والمواد الخام، وفي هذا الإطار حسب "ماركس" لا يمكن للتطور التاريخي أن يقف عند هذه المرحلة بمعنى لا ينبغي للبنية الاجتماعية أن تكون حجرة إزاء مسار هذا التطور، وإلا أصبحت الثورة عليه هي السبيل الوحيد لتغييره ووضع النظام الاجتماعي البديل له، ومن ثم يرى "ماركس" أن أي محاولة لفهم الجماعات

الاجتماعية وما يحدث بينها من تفاعل إنما يرتبط بضرورة فهم تلك العلاقة التفاعلية بين مكونات البناء التحتي والبناء الفوقي .

ويزعم "ماركس" أن هناك خمس مراحل تمر بها المجتمعات لتطورها ونمائها وهي : مرحلة الإنتاج البدائي، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الإنتاج الرأسمالي وأخيرا مرحلة النظام الشيوعي الذي يسبقه نمط الإنتاج الاشتراكي كمرحلة تمهيدية للمجتمع الشيوعي وحكم البروليتاريا.

4.1.3 - أترقانون فائض القيمة⁽²⁵⁾ : ويستمر تحليل "ماركس" لواقع المجتمع الأوربي والذي يهيمن عليه نمط الإنتاج الرأسمالي التي تصبح من وجهة نظر ماركس معوقا للتقدم البشري في مراحلها الأخيرة التي يجب أن تُخلى السبيل للمرحلة التي تليها، حيث يؤدي نمو رأس المال وتراكمه لدى الطبقة البرجوازية إلى تزايد التصادم بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة، ومع نمو الثروة في أيدي الطبقة الرأسمالية تنمو البطالة وتنتشر أسباب الفقر والحرمان ويفقد المجتمع أسباب الأمن والعيش الرغيد .

إن البحث عن فائض القيمة حسب "ماركس" هو الذي يؤدي إلى تجميع الثروات والتراف والتبذير عند البرجوازيين، ومع تزايد الوعي لدى الطبقة العاملة وتعاضم ظروف معاناتها تزايد حدة الصراع بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، ومن تهيؤ الرأسمالية لنفسها ظروف انهيارها وزوالها، ومن ثم تتمكن البروليتاريا بواسطة الثورة من بناء المجتمع الاشتراكي اللاتبيقي .

وانطلاقا من هذا الأساس يرى "ماركس" أنه من أجل حل هذا الإشكال المتمثل في الصراع القائم بين من يملك وسائل الإنتاج وبين علاقات الإنتاج علينا أن نحقق التالي⁽²⁶⁾ :

أ - القضاء على الملكية الخاصة باعتبارها منبع كل الشرور كالاستغلال والاحتكار الغير مشروع الذي يؤدي إلى تكديس فائض القيمة في يد قلة قليلة من أصحاب المشاريع، على حساب الكثرة من الطبقات الكادحة .

ب - سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج حتى تقضي في المراحل الأولى على مشكل هيمنة الطبقات الثرية، ومن ثم تسليم هذه الوسائل إلى طبقة البروليتاريا .

ج - حتمية الثورة التي يراها "ماركس" أداة ضرورية لفعل التغيير الاجتماعي والاقتصادي اللازم للتسريع بنشوء المجتمع الاشتراكي ومن ثم المجتمع الشيوعي الخالي من الصراعات والتفاوت الطبقي . وبما أن الرأسمالية هي مجرد مرحلة من مراحل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، فإنه يصبح من المحتم الثورة على الوضع

القائم وتغيير نمط علاقات الإنتاج حسب التطور الحاصل في وسائل الإنتاج، وهذا حتى لا تصبح الرأسمالية نظاما معوقا لتقدم المجتمع .

4 . علاقة البنية الاجتماعية بالفعل الإنساني : لقد درج علماء الاجتماع على تقسيم النظرية الاجتماعية من منطلقين⁽²⁷⁾ :

أ . إما من منطلق النظر إلى البنية الكلية للمجتمع في تشخيص وتحليل أطر العلاقات والروابط الاجتماعية : وهو الطرح الذى ينطلق من المجتمع ككل على اعتبار أنه شيء أكبر من مجموع المكونات له وهم الأفراد الفاعلين فيه ، وعلى هذا الأساس نرى أفعال الفاعلين باعتبارها أفعالا يحددها المجتمع الذى يشكلون جزءا منه ، بمعنى أن أفعالنا أساسا محددة من البنية الاجتماعية .

ب . وإما من منطلق النظر الجزئية الفردية من خلال تشخيص وتحليل أفعال الأفراد باعتبارهم الفاعلين الحقيقيين في المجتمع فهم المتحكمين في مصير بنية المجتمع وروابطه بحكم أن مظاهر البنى الاجتماعية ما هى إلا انعكاس سلوك الأفراد فيه .

فيذا ما حاولنا وضع هذين النظرتين سوف نضع كلا من هؤلاء المفكرين الثلاثة في إطاره النظرى التحليلى الذى خاضه في مجال دراساته الفلسفية وطبيعة النظرة الفلسفية التي طبعت تفكير كل واحد منهم، فمثلا نجد :

1.4 . "أميل دوركايم" : أنطلق من فاعلية المجتمع وهيمته في صوغ تصرفات الأفراد وأنه هو الذى يحدد قيم الناس وأخلاقهم انطلاقا من مفهومية الضمير الجمعى المهيمن على مقدرات الأفراد .

2.4 . "ماكس فيبر" : يختلف في انطلاقته عن "دوركايم" من حيث إنه يرى أن المجتمع هو نتاج لأفعال الأفراد وسلوكاتهم، أى أن فاعلية الفرد هى الفاعل الأساسى في المجتمع بل هو الخالق لقيم ومعايير المجتمع .

3.4 . "كارل ماركس" : انطلق من كلا المقياسين من الفرد كعنصر مغير ومحرك للبنى الاجتماعية (نظرية الثورة على الواقع التى يقودها أشخاص يحققون المجتمع الشيوعى)⁽²⁸⁾ وأيضا من المجتمع كبنية باعتباره وحدة للتحليل وأداة تشخيص تسمح لنا بدراسة هذا المجتمع والتعرف على بنيته وتطورها عبر الصيرورة التاريخية.

5 . عملية مقارنة بين الاتجاه المحافظ والاتجاه الثورى : تعد كل من النظرية البنائية الوظيفية ذات الاتجاه المحافظ الذى يؤكد على التوازن وما ظهر فيه من بدائل نظرية ومنهجية، والنظرية الماركسية ذات الاتجاه الراديكالى الذى يؤكد على الصراع وما ظهر في إطاره من اتجاهات محدثة في النظرية الماركسية، أبرز اتجاهين أساسيين في النظرية السوسولوجية المعاصرة، وحتى يمكن عقد مقارنة

بين كل منهما من حيث أوجه الشبه والاختلاف سواء في نظرتهم للمجتمع وتفسيرهم لمختلف الظواهر الاجتماعية وطريقتهم في تفسير هذه الظواهر، أو من حيث التصورات التي يراها كل واحد منهم .

فمن حيث جوانب الاتفاق يمكن تلخيصه في التالي : نجد أن كلا من التيارين المحافظ والراديكالي ظهر مرتبطا بنزعة فلسفية معينة، فمثلا نجد الجذور الفكرية للاتجاه المحافظ في علم الاجتماع ترجع إلى تلك الفلسفة الرومانسية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، بينما الاتجاه الراديكالي ارتبط بفلسفة التنوير التي سادت في القرن الثامن عشر⁽²⁹⁾ .

أما من حيث جوانب الاختلاف فإن الاتجاه البنائي الوظيفي ركز على التماسك، ذلك لأنه يهتم بالحفاظ على البناء الاجتماعي واستمراره ويرى ضرورة تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال الجانب المعياري المتمثل في القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، بينما الماركسية ركزت على جوانب الصراع الاجتماعي بحكم أن هذا الاتجاه يقدم نظرتهم من منطلق التحليل التاريخي في نظرتهم له أنه تاريخ الصراع بين جماعات، أحدهما مستغل والآخر مستغل، ومن ثم رؤيته للمجتمع من حيث التناقض والتعارض في بناء الاجتماعية بين البناء التحتي والبناء الفوقي⁽³⁰⁾. كذلك من نقاط الاختلاف أن الاتجاه المحافظ ارتبط بالتأكيد على دور الصفوة المختارة في إحداث التطور الاجتماعي، بينما ارتبط الاتجاه الراديكالي الثوري بالطبقات العمالية الذي جعل من نفسه المعبر بحق على مصالحها وأن هذه الطبقة هي صانعة التاريخ فعلى عاتقها تقع مهمة تغيير الطبيعة والمجتمع من حولها للوصول إلى المجتمع المنشود (المجتمع الشيوعي) فهذا التغيير هو الأساس حسب اعتقاد "ماركس" قانون الحياة⁽³¹⁾. في حين عبر الاتجاه المحافظ عن طموحات الطبقة البورجوازية التي تسعى جاهدة لتدافع عن مصالح الرأسمالية المسيطرة في المجتمع الأوروبي ومن ثم تقديم تبرير إيديولوجي للحفاظ على مصالحها وإضفاء طابع الشرعية عليها .

ومن حيث المنهج ومستويات التحليل نجد التيار البنائي الوظيفي يحاول محاكاة مناهج العلوم الطبيعية في تحليل الظواهر الاجتماعية في حين نجد الماركسية تتبنى فكرة المادية التاريخية وتتبع منهج الديالكتيك التاريخي في تفسير أحداث التاريخ ومن ثم تحليل ظواهر المجتمع وعلاقاته المتبادلة .

الخاتمة

ونخلص في النهاية مما أوردناه في هذا المقال أن لكلا الطرحين البنائي الوظيفي من جهة والثوري الراديكالي المعبر عنه بالاتجاه الماركسي من جهة

أخرى خصائص يمكن الاستفادة منها لعلاج مشكلات المجتمع انطلاقاً من تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية وأسباب وعوامل انبعاثها وكيفيات انبثاق العلاقات عنها، بحيث يمكن للباحث الاجتماعي النظر في أي الأطروحتين أجدي لأخذها في علاج هذه المشكلات .

فيذا ما بدأنا بالعناصر التي تشكل النظرية الأولى نجد أن أصحابها استخدموها كأدوات تحليل للنسق المجتمعي، إلا أنه كانت بغيتهم هو الحفاظ على الترتيب الاجتماعي على أساس أن الأصل في المجتمعات هو الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين اللذين بعدان شرطاً ضرورياً لاستمرار حياة الناس بانتظام، في حين كانت العناصر التي تشكل النظرية الماركسية أدوات تحليل للمجتمع من أجل فهمه لوضع أساسيات التغيير الراديكالي لبناء الاجتماعية انطلاقاً من الفرضية الأساسية لهذه النظرية أن المجتمع الإنساني يسير في مجال تصاعدي تقدمي ينتهي عند نموذج لمجتمع مثالي ينبغي على الطبقة الواعية فيه النهوض بهذه الرسالة لخير وسعادة البشر .

وكخلاصة يمكن لنا الإجابة عن تساؤلاتنا المطروحة في إشكالية هذا النص، فيما إذا كان بالإمكان الاكتفاء بالنتائج التي يمكن أن يوصلها أحد هذين التيارين أو كلاهما، في الحقيقة لم يعد من منطلقات المنهج العلمي الأخذ بناحية دون النظر في النواحي الأخرى، على أساس أن الظواهر الاجتماعية في أصلها معقدة ومتعددة المشارب والمداخل، وتدفع بظهورها عدداً ليس بالقليل من العوامل والعناصر التي تشكلها، ومن ثم بات من منطلق البحث العلمي المنهج أن تدرس كل ظاهرة حسب تنوعها وحسب اختلاف العوامل المتسببة فيها واختلاف البيئة والمحيط الاجتماعي الذي ظهرت فيه، حتى يتم الكشف بدقة عن مجريات التفاعل الاجتماعي وظروفه المتحمة فيه .

في هذه الحالة يمكن الإجابة على أي النهجين في مقدوره تمكين الباحث والدارس الاجتماعي للتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية والسلوكات الفردية والجماعية وعن الدوافع والبواعث التي أفرزتها، وماهى الظروف والبيئة المحيطة التي كانت وراء تشكل هذه العلاقات والسلوكات . مما لا شك فيه وبعد تسليمنا بأن النظرة الحديثة منهجية البحث العلمي تقتضى عدم الاقتصر على طريقة محددة في كشف الحقائق دون غيرها، فإنه يمكن القول إن الدراسة الاجتماعية بالنظرة المحافظة أو النظرة الثورية الراديكالية صحيح الأخذ بهما شريطة أن يختلف مجال البحث وميدانه وبيئته، ومثال على ذلك أن الظواهر والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها الوضعية المساوية في العراق بعد

احتلاله وما نتج عن ذلك من تمزق للبنى التحتية للمجتمع وفقدان عوامل التماسك الاجتماعى لكامل الشرائح الاجتماعية العراقية، يصبح من الأجدى والضرورى الأخذ بإجراءات العمل التغييرى الفورى الذى يعتمد على منهجية العمل الثورى الراديكالى لتغيير هذا الواقع الذى فرضته القوة الغازية، بينما إذا أردنا دراسة هذه الظواهر والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلد لم يصب ببلوى الاستعمار والاحتلال وعلاج المشكلات التى يمكن أن تفرزها جملة التغيرات التى تطفو على سطح المجتمع، يصبح من الأجدى والأنفع الانطلاق من النظرة المحافظة التى تسعى إلى استهداف استقرار المجتمع والعمل على المحافظة على توازنه وتمتية قيمه ومثله العليا .

- الهوامش :

- 1- مريس أنجرس : منهجية البحث العلمى فى العلوم الإنسانية - تدريبات عملية- ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف ويعيد سبعون، ط2 دار القصة للنشر، الجزائر 2006، ص54 و55.
- 2- إيان كريت : النظرية الاجتماعية - من بارسونز إلى هابرماس-، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة علم المعرفة، العدد 244، ط2، إصدار المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، سنة 1992، ص 28.
- 3- السيد عبد العاطي وآخرون : نظرية علم الاجتماع، لا.ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة سنة 1997، ص 09.
- 4- محمد أحمد بيومي : علم الاجتماع، دون ذكر الطبعة، الدار الجامعية، مصر، د.ت، ص، 30 و31.
- 5- إيان كريت، مرجع سبق ذكره، ص 38 و39.
- 6- نفس المرجع، ص 12.
- 7- المرجع نفسه، ص 35، 32.
- 9- محمد أحمد بيومي : مرجع سبق ذكره، ص 34.
- 10- عبد اللطيف عبادة، اجتماعية المعرفة الفلسفية، المؤسسة الوطنية للكتاب والدار التونسية للنشر، الجزائر، سنة 1984، ص 324.
- 11- السيد عبد العاطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69 و70.
- 12-13- ديفيد هاريسون : علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، سنة 1998، ص 17، 18.
- 14- علي (غربي) : التنظير السيولوجي ونظرية التنمية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، السنة الجامعية 2001/2002، ص 5.
- 15- السيد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص 70.
- 16- محمد أحمد بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 243.
- 17- ديفيد هاريسون : مرجع سبق ذكره، ص 41.

- 18- محمد أحمد بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 243 .
- 19- بيار أنصار : العلوم الاجتماعية المعاصرة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، سنة 1992، ص 76 .
- 20- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 263 .
- 21- محمد باقر الصدر : اقتصادنا، ط2، دار التعارف للمطبوعات، سوريا، سنة 1991، ص 134 .
- 22- نفس المرجع، ص 54 .
- 23- المرجع نفسه، ص 52 و 51 .
- 24- محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، سنة 1977، ص 106 .
- 25- عادل مختار الهواري وآخرون : قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة 1998، ص 206 إلى 208 .
- 26- محمد عمر شبرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، سنة 1996 م ص 44 .
- 27- بيار أنصار : مرجع سبق ذكره، ص 75 .
- 28- المرجع نفسه، ص 222 .
- 29- محمد الغريب عبد الكريم : اتجاهات فكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1983، ص 38 .
- 30- محمد عاطف غيث : مرجع سبق ذكره، ص 168 .
- 31- محمد الغريب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 219 .

البحوث والدراسات باللغات الأجنبية

[ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة]

